أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على النظام السوري

إعداد فريق من الباحثين:
عبدالوهاب عاصي - خالد التركاوي - فراس فحام

دراسة تحليلية

نيسان / أبريل 2022

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2022
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة: 4

أولاً: سياسات النظام السوري تجاه الصراع في أوكرانيا..... 4

1. موقف سياسي غير حازم: 4
2. استجابة لطلب التجنيد خارج الحدود: 5
3. تعزيز التنسيق مع إيران: 7
4. جهود فكّ العزلة وتخفيف العقوبات: 8

ثانياً: أثر الصراع في أوكرانيا على النظام السوري 9

1. التأثُّر السلبي بالعقوبات الغربية على روسيا: 9
2. التأثُّر الإيجابي بالعقوبات الغربية على روسيا: 12
3. التأثُّر بتراجُع حضور روسيا العسكري في سورية: 17
4. التأثُّر بتراجُع نفوذ روسيا الدبلوماسي على المستوى الدولي: .. 19

خُلاصة: 20

مقدمة:

منذ عام 2011 شكّلت مواقف روسيا خطّاً دفاعياً عن النظام السوري ووقفت ضد أي محاولة للمساس به وأمدّته بالمعدات العسكرية والأموال اللازمة لمواجهة المعارضة، ثم تدخلت عسكرياً عام 2015 بقواتها الجوية والبرية، وقدمت كل ما يمكن لصموده ومنع سقوطه، بل واستعادة السيطرة على كامل البلاد، كذلك قدّمت الدعم الدبلوماسي والسياسي له.

مع اندلاع الصراع في أوكرانيا في شباط/ فبراير 2022، بدا أنّ النظام قد يتأثّر لا سيما وأنّ روسيا كانت تضع سورية كأحد أبرز أولويات السياسة الخارجية عَبْر تقديم الدعم السياسي الدولي والدفاع عن مواقف النظام ووجهة نظره، والحيلولة دون الهجوم عليه أو إسقاطه، وتزويده بالسلاح والعتاد العسكري وضمان تجديد المُستهلَكات من السلاح وإقامة الدورات والتدريبات والدعم الفني، وتقديم الدعم النقدي على شكل قروض، وكذلك طباعة العملة المطلوبة للحكومة، وبيع المدخلات الرئيسية للاقتصاد كالحبوب، والتشجيع على الاستثمارات الروسية في سورية وغير ذلك.

لذلك، من المتوقع أن يتبنَّى النظام مع الصراع في أوكرانيا سياسات حَذِرة بما يُحافظ على الدعم الروسي له ويُساهم في تعزيز مكاسبه والتقليل من الآثار السلبية المحتملة التي قد تشمل قطاعات ومجالات مختلفة عسكرية وأمنية واقتصادية وسياسية.

أولاً: سياسات النظام السوري تجاه الصراع في أوكرانيا

1. موقف سياسي غير حازم:

في 22 شباط/ فبراير 2020، اكتفى النظام بإبداء الاستعداد للاعتراف بجمهوريتَيْ دونيتسك ولوغانسك دون اتخاذ أي إجراء رسمي في هذا الصدد[1]. حتى أنّ البيان الصادر عن وزارة الخارجية تمسَّك بمفهوم السيادة عندما اعتبر أنّ دعم الولايات المتحدة لـ "الميليشيات الانفصالية" في سورية يُهدِّد استقرار المنطقة والعالم[2]، في إشارة إلى قوات سورية الديمقراطية.

---

[1] "رئاسة الجمهورية: سورية مستعدة للعمل على بناء علاقات مع جمهوريتَيْ لوغانسك ودونيتسك في سياق المصالح المشتركة". سانا، 22-2-2022، الرابط

[2] "المقداد: اعتراف روسيا باستقلال جمهوريتَيْ دونيتسك ولوغانسك خطوة نحو الدفاع عن السلم العالمي". وزارة الخارجية السورية، 21-2-2021، الرابط

من الواضح أنّ عدم اعتراف النظام نابع من مخاوفه على تآكُل روايته حول السيادة لا سيما في ظل المفاوضات مع الإدارة الذاتية من طرف ومع المعارضة السورية في اللجنة الدستورية من طرف آخر. كما أنّ هذه السياسة تنسجم مع موقف إيران والتي قد يكون بحاجة ماسّة إليها خلال فترة الصراع بأوكرانيا.

كذلك، يتطابق موقف النظام مع مواقف سابقة له إزاء سياسات روسيا الخارجية؛ فهو اعترف متأخّراً جداً عام 2018 باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ويتبادل العلاقات معهما. يبدو أنّ ذلك جاء نتيجة ضغوط من روسيا لا قناعة ومبادرة منه.

ولم يكن النظام من أوائل الدول التي أيّدت العملية العسكرية التي أطلقتها روسيا في أوكرانيا في 23 شباط/ فبراير؛ بل تأخّر موقفه حتى 25 من الشهر ذاته، وذلك خلال اتصال أجراه بشار الأسد مع فلاديمير بوتين[3].

لا يبدو أنّ موقف النظام تجاه الصراع مرتبط بعدم ثقته بنتائج العملية العسكرية، إنّما برغبته في الحصول على مقابل؛ كإعفائه من المشاركة في مسار الحوار "السوري السوري" الذي كانت روسيا بصدد إطلاقه في موسكو، واستئناف دعم الاقتصاد بالقروض بعد انقطاعها منذ عام 2018.

2. استجابة لطلب التجنيد خارج الحدود:

في 11 آذار/ مارس 2022، وافق الرئيس فلاديمير بوتين على مقترح تجنيد 16 ألف مقاتل من الشرق الأوسط إلى جانب القوات الروسية في أوكرانيا[4]. وطالما أنّ وزير الدفاع سيرغي شويغو قال إنّ المقاتلين هم مِمَّنْ سبق وساعدوا روسيا في الحرب ضد تنظيم "داعش" خلال السنوات الماضية فهذا يعني أنّ سورية هي الوجهة الأولى والرئيسية لعمليات التجنيد.

ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها روسيا إلى تجنيد مقاتلين سوريين للمشاركة في مهامّ خارج الحدود، فقد عمدت إلى ذلك منذ أواخر عام 2019، من أجل حماية حقول النفط ومناجم الذهب التي تقع تحت نفوذها في كل من ليبيا وفنزويلا ودول إفريقيا[5].

---

[3] "الرئيس الأسد في اتصال هاتفي مع الرئيس بوتين: العدو الذي يجابهه الجيشان السوري والروسي واحد؛ ففي سورية تطرُّف وفي أوكرانيا نازية". سانا، 25-2-2022، الرابط

[4] "بوتين يسمح للمتطوعين من الشرق الأوسط بالقتال إلى جانب روسيا في دونباس". روسيا اليوم، 11-3-2022، الرابط

[5] "شهادات تدحض إنكار روسيا تجنيد مقاتلين سوريين للقتال مع حفتر". صحيفة العربي الجديد، 17-12-2021، الرابط

وإنّ اعتماد روسيا على المقاتلين السوريين يرجع لأسباب عديدة أبرزها؛ سهولة التواصل عَبْر الرموز العسكرية واللغة، والخبرة القتالية الناتجة عن عمليات التدريب والقتال المشترك، وسهولة العمليات اللوجستية كجمع القوائم والنقل.

عملياً، يُعتبر التجنيد للقتال خارج الحدود واحدةً من ثلاث قضايا يوظّفها النظام السوري لتهديد أمن أوروبا، وعلى غرار قضيّة المخدّرات فإنّه سيكون على استعداد أو بانتظار فتح قنوات التواصل الأمنية معه للتنسيق على الحد من إرسال المقاتلين إلى أوكرانيا مقابل الحصول على وعود بتقليص حجم العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه.

هذا لا يعني أنّ النظام يمتلك سياسات مستقلّة إزاء التجنيد لكنّه قادر على التدخّل بحدود أو التحايل على طلب روسيا؛ لا سيما في الوحدات العسكرية التي لا تستطيع روسيا التدخّل الكبير فيها؛ كتسجيل المساجين في قوائم المقاتلين الذين يرغبون بالذهاب إلى أوكرانيا، والعناصر المتخلّفين عن الخدمة العسكرية، والذين التحقوا حديثاً بها.

وروسيا أصلاً تريد من عمليات التجنيد الخبرة والكفاءة لا العدد والوفرة، لكنّ هذا غير ممكن بمجرّد الاعتماد على الوحدات التي قدّمت لها التدريب والتسليح والدعم اللوجستي كالفيلق الخامس والفرقة الأولى والفرقة 25 مهام خاصة وبعض قوات الدفاع الوطني واللواء 30 حرس جمهوري. لذلك، ستكون بحاجة للقوّة القتالية التي يمتلكها النظام في معظم وحدات المؤسسة العسكرية.

وقد يكون النظام حَذِراً فعلاً من عدم الاستجابة الكاملة لمطالب روسيا بتجنيد المقاتلين؛ لأنّ ذلك يُعمّق من استنزاف المؤسسة العسكرية ويُشكّل تهديداً للقدرات القتالية أمام فصائل المعارضة المسلّحة شمال غرب سورية وتنظيم "داعش" في البادية؛ لا سيما في حال أثّر الصراع في أوكرانيا على قدرة روسيا على توفير التغطية الجوية الكافية التي بات يعتمد عليها في الدفاع والحسم منذ نهاية عام 2015.

طبعاً، تتمّ عمليات التجنيد في سورية عَبْر ثلاث آليات؛ الأولى تقوم بها الشركات الأمنية والثانية بطلب مباشر من وزارة الدفاع التابعة للنظام والثالثة بطلب مباشر من الوحدات العسكرية الرسمية والرديفة. وتتراوح التعويضات النقدية التي يحصل عليها المجنّد بين 200 و500 دولار شهرياً.

وتُعتبر قوات الدفاع الوطني في محردة والسقيلبية بريف حماة مثالاً عن عمليات التجنيد المباشرة التي تقوم بها روسيا، حيث استقبلت قاعدة حميميم منتصف آذار/ مارس ما لا يقلّ عن 500 مجنّد، ليلتحق بهم 250 آخرون من اللواء 30 حرس جمهوري.

خضع هؤلاء لتدريبات عسكرية مكثفة بإشراف ضباط روس، قبل أن يتم نقل قسم منهم إلى خطوط الاشتباك في تشرنهييف وخاركييف الأوكرانيتين[6].

وفي محافظة السويداء بدأت شركة الصياد الأمنية عمليات التجنيد وطالت أشخاصاً سبق أن قاتلوا إلى جانب القوات الروسية في ليبيا أو شاركوا في حماية بعض المنشآت واكتسبوا قدرة على التواصل الميداني[7].

عموماً، إن استجابة النظام لمطالب روسيا في تجنيد المقاتلين السوريين أو عدم اعتراضه عليها لا يعكس بالضرورة القبول بها. بالتالي، عدم تنفيذها بالشكل الذي تريده روسيا.

3. تعزيز التنسيق مع إيران:

يُمكن الاعتقاد أنّ النظام يضع في حساباته احتمال خفض روسيا لمجهودها العسكري والسياسي في سورية، وتحويله بشكل أكبر إلى الصراع في أوكرانيا، مما قد يدفعه للبحث عن دعم بديل. وتبدو حظوظ إيران كبيرة في هذا الصدد.

وبالفعل، ارتفعت وتيرة التنسيق بين الطرفين بشكل ملحوظ، منذ إطلاق روسيا العملية العسكرية في أوكرانيا؛ حيث أجرى مدير مكتب الأمن الوطني للنظام علي مملوك زيارة غير مسبوقة إلى طهران في 27 شباط/ فبراير، التقى خلالها الرئيس الإيراني وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي، وكان هناك تأكيد واضح على استمرار وتعزيز التنسيق الأمني[8].

ولا بدّ أنّ هناك حاجة لإيران أيضاً في تعزيز التنسيق مع النظام، والاستفادة من تراجُع التنسيق بين روسيا وإسرائيل لتوسيع عمليات نقل الأسلحة ومنظومات الاستطلاع والدفاع الجوي والطيران المسيّر من العراق إلى سورية ولبنان. هذا ما قد يُفسّر الزيارةَ الطارئة لرئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي –وهي ميليشيا تابعة لإيران– فالح الفياض إلى دمشق في 2 آذار/ مارس 2022 ولقاءَه بشار الأسد.

---

[6] معلومات استطاعت وحدة المعلومات في مركز جسور للدراسات الوصول إليها والتحقّق من صحّتها.

[7] مقابلة مع ريان معروف مدير تحرير شبكة السويداء 24 المتخصصة بتغطية أحداث محافظة السويداء، مركز جسور للدراسات، 7-4-2022.

مقابلة مع وحدة رصد للتحركات الروسية في سورية، تعمل ضِمن الجبهة الوطنية للتحرير، 8 نيسان/ إبريل 2022.

[8] إيران.. شمخاني يتحدث مع رئيس مكتب الأمن القومي السوري عن العقبة الأكبر". روسيا اليوم، 27-2-2022، الرابط

وإذا كانت لدى النظام مخاوف من تراجع دعم روسيا له بسبب انشغالها في الصراع في أوكرانيا فإنّه سينظر باهتمام كبير إلى احتمال توقيع إيران الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة، على أمل حصوله على المزيد من الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي بما يسدّ أي نقص محتمل كانت روسيا تغطيه.

وربّما ينظر النظام إلى تعزيز التنسيق مع إيران في هذه الظروف كفرصة لفرض مزيد من التشدد على موقفه من العملية السياسية؛ لا سيما وأنّ مسار الإصلاح الدستوري لا يتفق أصلاً مع المبادرة التي طرحتها إيران أواخر عام 2015 حول تعديل الدستور والتي لم تكن تهدف إلى حلّ سياسي برعاية الأمم المتحدة بل بموجب حلّ يُشرف عليه النظام يقوم على 4 عناصر هي: تعديل الدستور، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات بإشراف مراقبين دوليين، ووقف إطلاق النار[9].

4. جهود فكّ العزلة وتخفيف العقوبات:

في نهاية عام 2021 قال المتحدّث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس: إنّ الولايات المتحدة قد تتفاوض مع النظام السوري دون إجراء أي تحوّل في العلاقات الدبلوماسية معه من أجل إطلاق سراح المواطنين الأمريكيين[10].

جاء ذلك بعد سنة من وساطة قام بها لبنان بين الولايات المتحدة والنظام[11]، الذي قد يكون مستعدّاً لجولة جديدة من المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة عَبْر رئيس الأمن اللبناني عباس إبراهيم، على أمل تخفيف العقوبات الاقتصادية عنه.

وعلى فرض أنّ سبب تعثُّر المباحثات السابقة عدم استجابة واشنطن لمطالب النظام التي تتعلّق غالباً بتخفيف العقوبات الاقتصادية[12]، فإنّ النظام لن يفوّت فرصة انعقاد جولة جديدة من المفاوضات لتحقيق مطالبه أو جزء منها، حتى في ظل انشغال روسيا بالصراع في أوكرانيا، لا سيما مع حرص إدارة الرئيس جو بايدن على تحقيق إنجاز مع قرب الانتخابات نهاية عام 2022.

---

(9) "مبادرة إيرانية لحل الأزمة السورية". الجزيرة نت، 3-9-2015، الرابط

(10) "Department Press Briefing with Spokesperson Ned Price". US Department of State,2021-12-9 Link

(11) "اللواء عباس إبراهيم رداً على ما نُشر حول عقوبات أمريكية عليه". قناة الجديد على يوتيوب، 13-11-2020، الرابط

(12) "Exclusive: Syria Demands Sanctions Relief, US Troop Pullout in Return for Help with American Captives". Newsweek, 19-10-2020, Link

ثانياً: أثر الصراع في أوكرانيا على النظام السوري

1. التأثُّر السلبي بالعقوبات الغربية على روسيا:

1.1. الآثار على المدى القريب:

يُمكن حصر الآثار المباشرة التي قد تنعكس على النظام السوري جرّاء العقوبات الاقتصادية على روسيا بعدد من النقاط، هي:

- ارتفاع فاتورة الغذاء:

إنّ إعلان روسيا رسمياً حظر تصدير الحبوب لبعض الدول إلا بموجب تراخيص خاصة في إطار تخوُّفها من أن تُهدّد العقوبات بشكل غير مباشر قدرتها على الإنتاج[13]. قد يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء في سورية، التي ستكون من الدول الصغيرة المحتاجة لرخصة خاصة لشراء الحبوب.

ويبدو أن العلاقات الجيدة بين النظام وروسيا ستسمح له بالحصول على هذه الرخص، لكنّه سيدفع مبالغ أكبر نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً، ولن يكون هناك أي مراعاة له من قِبل روسيا في تأمين الغذاء كون هذه العملية ستكون بمثابة امتياز إضافي تمنحه له.

- تراجُع المساعدات الخاصّة:

تعمل في سورية شبكة من المنظمات التي تتبع روسيا تتكون من 13 منظمة[14]، قامت إحداها وهي لجنة دعم سورية بـ 735 مهمّة إنسانية في 244 موقعاً في 2018 وحتى 2020، ويعتقد أن هذه المساعدات ليست كبيرة من حيث الحجم، لكنها تأتي في إطار خطة قابلة للتوسع ستقوضها العقوبات حتماً.

ومن المفترض أن تتأثّر المساعدات التي تقدّمها القوات الروسية؛ كالمواد الغذائية إلى مناطق مختلفة من الساحل ودرعا والحسكة وغيرها، وكتمويل مراكز تعليم اللغة والثقافة الروسيتين ومراكز تعليم تقنيات الحاسوب.

كما يُتوقع تراجُع البعثات التعليمية والدورات التدريبية لمختلف الأعمال، التي تُموّل عادة من قِبل السفارة الروسية أو الهيئات الرسمية أو شِبه الرسمية.

---

[13] للمزيد راجع: روسيا تحظر صادرات الحبوب على دول سوفياتية سابقة، البيان، 15-03-2022، https://www.albayan.ae/economy/global/2022-03-15-1.4391771

[14] مساعدات روسيا في سورية.. مواقع النشاط الإنساني تكشف أهدافها، الحرة، 25 -07- 2020، https://arbne.ws/3L5x9VU

- تقويض إمكانية التوسُّع في الإنفاق العسكري في سورية:

من المتوقّع أن حجم إنفاق روسيا العسكري في سورية بين عامَيْ 2015 و2020 يقترب من نصف مليار دولار أمريكي سنوياً. هذا لا يعني أنها لم تنفق قبل هذا التاريخ مبالغَ على التدريب والتوجيه العسكري للنظام السوري وعلى إنشاء وتطوير قواعدها العسكرية، وكذلك تكاليف تتعلق بالنقل العسكري والإمداد مما يرفع كلفة هذا التدخل[15].

ورغم أن الكلفة العسكرية مع بَدْء انشغال روسيا بالمعارك في أوكرانيا قد تكون أقل من أي وقت سابق لأسباب تتعلق بتراجُع مساحة النزاع في سورية إلا أنّها مستمرة لتغذية الضربات العسكرية المحتملة وحماية الجنود وإمدادهم في القواعد الروسية على الساحل السوري، مما يدفع روسيا لتخفيض هذه الكلف إلى الحد الأدنى، هذا التخفيض ربما يترافق مع تخفيض حجم الجنود والعتاد وعدد الطلعات والقذائف المصروفة.

أيضاً، يمكن أن يتراجع اهتمام روسيا بمشاريع إصلاح المؤسسات العامة السورية، التي بدأت بها منذ تدخُّلها العسكري[16].

كما يمكن أن نلحظ في المستقبل القريب زيادة التداوُل بالروبل الروسي على خلفية التعاطف الخالي من الفعل الحقيقي من قِبل النظام ومؤيده مع روسيا، وكذلك على خلفية إرسال مقاتلين سوريين موالين للنظام السوري إلى روسيا للقتال بجانب الجيش الروسي حيث سيتم دفع مبلغ وسطي يصل إلى 1000 دولار شهرياً سيتم دفعها بالروبل الروسي غالباً.

1.2. الآثار على المدى البعيد:

قد يصعب حصر آثار العقوبات على روسيا والتي ستنعكس على شركائها كالنظام السوري في المدى البعيد والمتوسط. ومع ذلك، يُمكن التطرّق إلى عدد من النقاط، هي:

---

[15] خالد تركاوي، "التكاليف الاقتصادية للحرب في سورية". مركز جسور للدراسات، 29-03-2021، الرابط

[16] للمزيد راجع: دور روسيا في إصلاح الخدمات السورية الخاصة، مركز كارنيغي، كيريل سيمينوف، 26-03-2020، https://carnegie-mec.org/2020/03/26/ar-pub-81215

- إضعاف إمكانية الاقتراض:

قدمت روسيا للنظام السوري حزماً من القروض منذ 2011 بغرض الحفاظ على إمكانات مؤسساته الرئيسية، وعملت على تقديم هذه القروض بناءً على طلب منه لتلبية احتياجاته من جهة وللتقليل من هيمنة إيران في هذا القطاع من جهة أخرى.

كان آخِر هذه القروض أواخر عام 2021 عندما أعلن نائب الرئيس الروسي يوري بوريسوف، عن قرض للنظام لغرض شراء المواد الغذائية[17]. كذلك فعلت روسيا قبل عام 2021، لكنّ النظام غالباً ما كان يتخوَّف من عدم قدرته على السداد، وما قد يترتب عليه من ثمن باهظ[18].

ويُتوقع أن شركات روسية ألغت صفقات تجارية مع النظام لعدم قدرته على السداد في أوقات مختلفة، لكنّ المؤسسات الحكومية السورية عرضت أن يتم تصدير سلع مقابل الاستيراد[19]، ولم تقتصر القروض على تأمين مواد غذائية بل كذلك لدعم المؤسسات الحكومية الرئيسية رغم أنّ روسيا لم تعلن دائماً عن هذه القروض إلا بشكل غير رسمي[20].

لذلك، يبدو أنّ فرص النظام ستضعف كثيراً في الحصول على القروض من روسيا التي ستكون بحاجة إلى المبالغ المالية بالقطع الأجنبي أكثر من أي وقت، وهي غالباً لن تمنح هذه القروض في ظل العقوبات الاقتصادية عليها والتي جمدت أجزاء من أصولها بالقطع الأجنبي، وستضيق على قدرتها للوصول إلى المزيد من الأموال.

- ممارسة مزيد من الضغوط الاقتصادية على النظام:

في أواخر 2019 أتى قانون "قيصر" لعزل النظام وفرض عقوبات على المتعاملين معه وكان من الملاحظ أن أحد أكبر المُستهدَفين هو روسيا وإيران اللتان تعدّان الموردتان الرئيسيتان للنفط والأسلحة ومعدات التحقيق والتعذيب وغيرها.

وفي سبيل ممارسة مزيد من الضغوط على روسيا من المحتمل أن يُشدد الغرب عقوباته على النظام، على اعتبار أنّها –ورغم نفوذ إيران الكبير– قادرة على التأثير إلى حدّ كبير في قرار وسياسات المؤسسات الرسمية إنْ وجدت في ذلك جدوى.

---

(17) "روسيا تُقرض النظام لشراء القمح على أسس تجارية". اقتصاد، 5-6-2021، الرابط

(18) "الأسد: لا نريد الحصول على قروض جديدة من روسيا دون القدرة على السداد". سبوتنيك، 08-10-2020، الرابط

(19) "النظام السوري يلغي صفقة مليون طن قمح من روسيا". عنب بلدي، 13-09-2017، الرابط

(20) "Сирия наращивает долг дружбы". 23-10-2014, Link

وعليه، قد يلجأ الغرب لممارسة مزيد من الرقابة على مؤسسات النظام ورجال أعماله في داخل وخارج سورية لمنع روسيا من أيّ تحرُّكات صغيرة أو كبيرة لتضييق الخناق عليها.

2. التأثُّر الإيجابي للعقوبات الغربية على روسيا:

1.1. تنفيذ مشاريع روسيّة في سورية

مع تقلُّص إمكانية الاستثمارات الروسية في دول العالم خاصة الغربية منها، من المتوقّع أن يتركّز نشاط هذه الشركات في روسيا والدول القريبة منها وتلك التي تتمتع بعلاقات جيدة معها كالصين والدول السوفياتية ذات العلاقة الجيدة معها إضافة إلى دول صغيرة محمية من قِبَلِها كسورية.

الأرضية القانونية لهذه الاستثمارات موجودة وتم توقيع العديد من الاتفاقات في مجال البنى التحتية والطاقة مع شركات روسية إلّا أن هذه المشاريع لم تُنفَّذ، وتأتي الفرصة للشركات الروسية لتنفيذ هذه المشاريع التي تُعَدّ قليلة الكلفة نسبةً لمشاريع عالمية ومحمية من القوات الروسية وتلقى قبولاً وترحيباً من النظام السوري. ومن أبرز المشاريع التي يمكن تنفيذها:

- تطوير السواحل السورية والقدرة على الوصول إلى ثروات البحر المتوسط، وربما تشهد المنطقة استثمارات للكشف عن الغاز في السواحل المقابلة.
- التنقيب والتعدين: حيث وقّعت بعض الشركات الروسية الصغيرة مثل " JSC "Zarubezhneft" و"Zarubezhneft Geology" و"STG Engineering" و"TechnoProm Export"، عقوداً لتأهيل بعض الحقول المتضررة في سورية وهذه الحقول تشمل النفط والغاز.
- القمح والدقيق: وقّعت روسيا مع النظام عقداً لبناء 4 مطاحن ضخمة في سورية تُؤمّن لها القمح بشكل رئيسي بكلفة تزيد عن 70 مليار يورو[21]. كذلك هناك عدد كبير من المشاريع التي وقعت اتفاقاتها كما هو موضّح في الجدول التالي:

[21] "روسيا بصدد بناء 4 مطاحن للحبوب في سورية". روسيا اليوم، 26-2-2016، الرابط

أبرز المشاريع التي تم التوافق عليها بين روسيا والنظام السوري بعد 2011

اسم المشروع	شرح حول المشروع	تاريخ توقيع العقد أو الاستحواذ	ملاحظات حول المشروع
مشاريع سكنية وتجارية	في حلب، وحمص، واللاذقية، وطرطوس	كانون الثاني فبراير 2016	من قبل شركة جيجان لرجل الأعمال الروسي أرتور ديرباسكا
قرية المنارة السياحية	فندق خمس نجوم وأسواق تجارية في طرطوس	آب - أغسطس 2017	يعتقد أن كلفة المشروع 90 مليون دولار وينفذ من قِبل شركة ستوري ترانس غاز الروسية
صيانة محطة كهرباء دير الزور وزيادة استطاعة محطات تشرين ومحردة	الهدف هو زيادة الطاقة الإنتاجية من الكهرباء إلى 2300 ميغا وات	كانون الأول ديسمبر 2017	وزارة الكهرباء الروسية
ربط مطار دمشق بوسط المدينة	وذلك عبر خط مترو	آذار - مارس 2018	شركة روسية غير معروفة
عقد تحرير حقول النفط	ينص على السيطرة على حقول نفط مختلفة وإعادتها للنظام وحمايتها وتأمينها مقابل 25٪ من الموارد	آذار - مارس 2018	عقد مع شركة إيفرو بولس الأمنية لصاحبها يفغيني بريغوجين | طباخ بوتين
تطوير محطة معالجة في تل عدس	وهي محطة تشغل حقول النفط في الحسكة لصالح السورية للنفط	العقد موقع قبل 2011 ولكن تم إعادة التأكيد عليه في 2018	مشروع قديم موقع مع النظام من قبل 2011 ولكن الشركة لا تزال تحتفظ به وتسعى لاكتساب غيره، وهي شركة أورال تكنو ستروي الروسية

اسم المشروع	شرح حول المشروع	تـاريـخ تـوقـيـع العقد أو الاستحواذ	ملاحظات حول المشروع
استثمار حقول الفوسفات السوري	عقد موقع لمدة خمسين عاماً لاستخراج الفوسفات بحجم 2,2 مليون طن سنوياً من المنطقة الشرقية	آذار - مارس 2018	يُتوقع وجود احتياطي يقدر بمليارَيْ طن، والشركة المستثمرة هي: Story Trans Gaz
بناء أربعة مطاحن حبوب في حمص	بكلفة تصل إلى 70 مليار يورو ستبني روسيا مطاحن للقمح والحبوب من أجل استخدامها في عمليات طحن القمح والحبوب الروسية وسد حاجة السوق	حزيران - يونيو 2018	توقيع مع شركة (كوبايت) العائدة لرجل الأعمال الروسي رسلان مرزاغنيف
مرفأ جديد في اللاذقية	بناء مرفأ بحري جديد لتوسيع الأعمال التجارية البحرية	حزيران - يونيو 2018	توقيع مع شركة (كوبايت) العائدة لرجل الأعمال الروسي رسلان مرزاغنيف
استضافة القنوات الفضائية السورية على الأقمار الروسية	في إطار مساعدتها على كسر الحظر المفروض عليها فإنها ستنتقل للبث على أقمار روسية	حزيران - يونيو 2018	توقيع مع شركة (كوبايت) العائدة لرجل الأعمال الروسي رسلان مرزاغنيف
تأهيل حقول الطاقة والمحطات الحرارية	تأهيل حقول نفط وغاز في مختلف المناطق السورية وتأهيل محطات الطاقة الحرارية في البلاد	حزيران - يونيو 2018	الشركات الروسية المستثمرة هي "JSC Zarubezhneft" و"Zarubezhneft Geology" و"STG Engineering" و"TechnoProm Export"،
مرفأ طرطوس	استثمار وتطوير المرفأ لمدة 49 عاماً ويتوقع استثماره في عمليات النقل والتنقيب عن الغاز والنفط في البحر	حزيران - يونيو 2019	خصصت روسيا نصف مليار دولار لتطويره على أربع سنوات
عقود تنقيب عن النفط عددها ثلاثة مع شركتَيْ ميركوري وفيلادا	حقل شمال دمشق على مساحة 2100 كم مربع وأخرى في الجزيرة السورية بمساحة تقارب 10 آلاف كم مربع	كانون الأول ديسمبر 2019	ميركوري يملكها رجل الأعمال ديمتري غرين وفيلادا لرجل الأعمال أوليك كيرلوف

اسم المشروع	شرح حول المشروع	تـاريـخ تـوقـيـع العقد أو الاستحواذ	ملاحظات حول المشروع
التنقيب عن النفط والغاز في البحر	عمليات الكشف والتنقيب والمسح قُبالة السواحل السورية	يعود الحديث عن العقد لعام 2013 ولكنه بشكل رسمي وُقّع في كانون الأول 2019 وقد يكون كل شركة وقعت على حِدَةٍ في وقت مختلف	شركة كابيتال الروسية وشركة سونفت غاز (Soyuzneftegaz) ويتوقع أن مدة العقد 25 عاماً
اتفاقية التعاون الثقافي و العلمي	بناء مدارس جديدة في سورية وتسهيل التعليم الإضافي لأطفال البلدين من خلال الزيارات العلمية	تشرين الثاني نوفمبر 2020	وُقعت من قِبل نائب وزير التربية الروسي
اتفاقيات ترميم الآثار السورية	ترميم قوس النصر والتنقيب في آثار أفاميا وغيرها	نيسان - إبريل 2021	بإشراف الجنرال أليكس سليمين
عقود مع شركات أمنية سورية	لتوظيف عدد من الشباب للقتال وحماية المنشآت في إفريقيا وروسيا وغيرها	تموز - يونيو 2021	أبرزها شركة الصياد السورية

1.2. علاقات اقتصادية أكبر بين الدول المجهرية التي تحميها روسيا

أنتج الصراع في أوكرانيا منذ عام 2014 ثلاث دول مجهرية جديدة هي شِبه جزيرة القرم ودونتيسك ولوغانسك، إضافة إلى وجود دول مماثلة تعترف روسيا باستقلالها كأبخازيا وأوسيتيا اللتين انفصلتا عن جورجيا منذ عام 2008، إلى جانب دول من الاتحاد الروسي كالشيشان.

ومن مصلحة النظام إقامة علاقات متبادلة مع هذه الدول حتى وإن لم يعترف بها جميعها؛ لتقوية المصالح وتعزيز التشابكات والاستفادة من مزايا التبادل التجاري. ورغم أن سورية تُعَدّ جغرافياً بعيدة للغاية عن تلك الدول إلا أن إمكانية قيام العلاقات معها في المدى المتوسط والطويل تبدو مُمكِنةً، ويُتوقَّع أن تزيد التبادلات التجارية والاستثمارات والزيارات والمشاريع المشتركة.

1.3. زيادة فرص رجال الأعمال السوريين للاستثمار في روسيا

في سبيل تعويض الاستثمارات الأجنبية ستسعى روسيا لاستنهاض حلفائها للاستثمار داخلها سواء من خلال الطلب المباشر أو عَبْر قوانين تُسهّل عملهم ومنح مزايا إضافية؛ مما يجعل منها وجهة استثمارية محتملة لرجال أعمال مقرّبين من النظام السوري يبحثون عن فرص لتنمية ثرواتهم.

سابقاً، استثمر بعض رجال الأعمال السوريين في روسيا كمحمد مخلوف والد رامي مخلوف الذي توفّي عام 2020، وجورج حسواني الذي نفّذ أعمالاً كبيرة في قطاع الطاقة في سورية ويمتلك جنسية روسية وأخرى سورية، إضافة لرجال أعمال آخرين.

في المستقبل القريب قد يسعى رجال الأعمال المقربون من النظام أو الراغبون بالبقاء في سورية بعيداً عن المعارضة والنظام بالتوجُّه إلى روسيا للاستثمار فيها. وقد يصبحون أقدر على الاستثمار بعد انخفاض قيمة الروبل التي قد لا تتوقف عند الحدود الحالية، بل قد تنخفض أكثر، مما يعني أنّ الاستثمار الصغير في روسيا سيصبح ممكناً بالنسبة لهم.

5. التأثّر بتراجُع حضور روسيا العسكري في سورية:

5.1. الآثار على المدى القريب:

قبل أيام من شنّ روسيا العملية العسكرية في أوكرانيا كان وزير الدفاع سيرغي شويغو قد أجرى زيارة غير معلنة إلى قاعدة حميميم في سورية، والتي يبدو أنّها لا ترتبط فقط بتفقُّد سير المناورات البحرية في ميناء طرطوس على البحر المتوسط[22]، بل بإعادة تنظيم قيادة العمليات وتوزيع القوات بين المنطقة العسكرية الجنوبية والشرقية[23]، أي بنقل جزء من قيادة العمليات في سورية إلى أوكرانيا للاستفادة من خبرة الضباط والقوات التي اكتسبوها منذ عام 2015.

وهناك تراجُع ملحوظ في المجهود الحربي في سورية. على سبيل المثال، شنّت القوات الروسيّة منذ مطلع عام 2022 ما يقلّ عن 19 طلعة جوية ضد مواقع تنظيم "داعش" في البادية الشامية، 6 منها فقط تمّت بعد إطلاق العملية العسكرية في أوكرانيا، مقارنة مع 13 خلال شهر واحد، أي في كانون الثاني/ يناير. ويُلاحظ أنّ تركيز الطلعات بات منصباً على بادية الرقة أكثر من بوادي حمص وريف دمشق ودير الزور[24].

أيضاً، في شمال البلاد شنّت القوات الروسية 13 طلعة جوية منذ مطلع عام 2022 ضد مناطق سيطرة المعارضة 5 منها فقط بعد إعلان العملية العسكرية في أوكرانيا.

يُفترض أن يؤثر هذا التراجُع بشكل واضح على سياسات النظام السوري الأمنية والدفاعية أو العسكرية، من ناحية تعرُّض قواته لمزيد من الاستنزاف من قِبل "داعش" في البادية الذي سيجد الفرصة ملائمة لتوسيع أنشطته، ومن ناحية تراجُع قدرته على تقويض الاستقرار في مناطق المعارضة التي يطمح إلى استعادة السيطرة عليها.

---

[22] "Министр обороны Российской Федерации Сергей Шойгу встретился в Дамаске с президентом Сирии Башаром Асадом". Минобороны России, 15-2-2022, Link

[23] "مسؤول غربي: موسكو أسندت قيادة قواتها في أوكرانيا إلى جنرال شارك في الحرب السورية". بي بي سي، 9-4-2022، الرابط

[24] رصد وحدة المعلومات في مركز جسور للدراسات.

ويبدو أنّ علاقة النظام بقوات سورية الديمقراطية قد تتأثّر أيضاً بالصراع في أوكرانيا؛ فمن المتوقّع أن تنخفض ثقة "قسد" بروسيا كضامن أو وسيط أمام النظام وفصائل المعارضة وتركيا، مما قد يُشجّعها على التصعيد ضد النظام ومحاولة الحصول على مكاسب على حسابه مثلما فعلت في حي طي في آذار/ مارس 2021[25].

من جانب آخر، أدّى الصراع في أوكرانيا إلى تراجُع ملحوظ في التنسيق بين روسيا وإسرائيل في سورية، مما ترتب عليه زيادة الاعتماد في قصف الأهداف على صواريخ "أرض – أرض" انطلاقاً من هضبة الجولان، واستخدام أجواء لبنان لتنفيذ الضربات الجوية داخل سورية[26]. وبالتالي، تعرّض مواقع النظام إلى مزيد من الاستهداف الإسرائيلي.

5.2. الآثار على المدى البعيد:

إنّ طول أمد الصراع في أوكرانيا سيؤدي إلى حالة استنزاف عسكرية واقتصادية لأهم داعم دولي للنظام في سورية، فالخسائر العسكرية في ارتفاع[27]. ويُفترض أن يؤدي تركيز موسكو أكثر على الأزمة في أوكرانيا إلى حرمان النظام من زخم الدعم الروسي الذي حظي به منذ أواخر عام 2015.

من المحتمل أن يؤدي طول الصراع إلى تراجُع أو تخليّ روسيا عن دعم بعض الوحدات العسكرية التي ساعدت النظام في استعادة توازُنه أمام فصائل المعارضة السورية، مثل الفيلق الخامس والفرقة السادسة والفرقة 25[28]. وبالتالي، تقويض خطّة روسيا لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية.

قد يترتب على ذلك آثار إيجابية وسلبية على النظام؛ فمن ناحية سيكون هناك تراجُع في الفاعلية العسكرية التي حصل عليها نتيجة الدور الذي أدّته هذه الوحدات القتالية خلال المعارك والمواجهات ضد فصائل المعارضة وتنظيم "داعش"، ومن ناحية أخرى ستكون لديه فرصة للتدخّل في إعادة هيكلة هذه الوحدات والسيطرة على قرارها نتيجة انخفاض ضغوط ومطالب روسيا بإصلاح المؤسسة العسكرية.

---

[25] "حصار متبادل في الشيخ مقصود والقامشلي بين قسد والنظام السوري.. الأسباب والسيناريوهات". مركز جسور للدراسات، 12-4-2022، الرابط

[26] "مؤشرات على تراجُع التنسيق الروسي الإسرائيلي في سورية". مركز جسور للدراسات، 24-2-2022، الرابط

[27] "غرق سفينة القيادة في الأسطول الروسي موسكوفا في البحر الأسود". فرانس 24، 14-4-2022، الرابط

[28] "روسيا تخفض رواتب الفيلق الخامس إلى النصف وتوقف تدريبات". صحيفة جسر، 15-4-2022، الرابط

أيضاً، إن طول أمد الصراع في أوكرانيا قد يُقوِّض قدرة النظام على فرض الحل العسكري، عدا تعرُّض قواته لمزيد من الاستنزاف نتيجة امتلاك فصائل المعارضة هامشاً أكبر في تنفيذ عمليات أمنية وعسكرية دون أن يكون هناك تغيير في خطوط التماسّ بالضرورة.

6. التأثُّر بتراجُع نفوذ روسيا الدبلوماسي على المستوى الدولي:

6.1. الآثار الحالية:

في حزيران/ يوليو 2021 أطلقت روسيا والولايات المتحدة مسار الحوار الإستراتيجي، وعلى خلفية الصراع في أوكرانيا تعطّلت جولات التفاوُض بين الطرفين، بما في ذلك المباحثات المتعلّقة بالملف السوري، وعادت واشنطن للتأكيد على فقدان بشار الأسد لشرعيته[29].

ومن المتوقّع أن تتراجع الاستجابة الأمريكية لمطالب تخفيف القيود ومنح الاستثناءات. لذلك، قد تُحجِم عن إزالة المزيد من شركات رجال الأعمال التابعين للنظام من قوائم العقوبات.

ويُفترض أن تتأثّر بشكل مباشر دبلوماسية الضغوط غير المباشرة التي اعتمدت عليها روسيا خلال السنوات السابقة من أجل فكّ العزلة عن النظام وتفعيل خطّ الغاز العربي. بمعنى أنْ تتوقّف أو تتراجع فاعلية مبادرات التطبيع العربي على المستوى الثنائي والجماعي، بسبب التشدُّد الذي قد تفرضه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وكذلك، توقّف العمل على خط الغاز العربي الذي وافقت الولايات المتحدة على مروره من سورية في آب/ أغسطس 2021[30].

من جانب آخر، يُمكن أن تتراجع الضغوط التي كانت تمارسها روسيا على تركيا من أجل تقليص الدعم الذي تُقدّمه للمعارضة السورية السياسية والعسكرية.

6.2. الآثار المُتوقَّعة مستقبلاً:

على الأرجح أن يؤدي استمرار الصراع في أوكرانيا إلى تراجُع كبير وتدريجي للدبلوماسية في سورية؛ بسبب محاولة روسيا الدفع باتجاه تجميد القضايا الخلافية مع الدول الفاعلة كتركيا والولايات المتحدة وإيران وإسرائيل.

---

[29] "مقتطفات من الإيجاز الصحفي من وزارة الخارجية الأمريكية". مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس، 11-3-2022، الرابط

[30] "موافقة أمريكية على مرور الغاز المصري من سورية". مركز جسور للدراسات، 21-8-2021، الرابط

هذا لا يعني بالضرورة أن القوى الدولية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ستحافظ على الواقع الراهن، بل من غير المُستبعَد أن تستخدم أنقرة الضغط العسكري من أجل إعادة صياغة مذكّرات التفاهُمات السابقة في شمال شرق أو شمال غرب سورية[31]. كما أنّ واشنطن قد تسعى لاستثمار الملف السوري من أجل إلقاء أعباء إضافية على كاهل روسيا. يُفترض أن ينعكس ذلك سلباً على واقع وسياسات النظام الداخلية.

كذلك، من المحتمل أن تتعطّل الدبلوماسية البنّاءة التي يعوّل مبعوث الأمم المتحدة غير بيدرسون عليها من أجل تنفيذ مُقارَبة الخُطوة بخُطوة لدفع العملية السياسية قُدماً.

خلاصة:

اتسع نطاق ارتباط النظام السوري بروسيا منذ تدخّلها عسكرياً في سورية عام 2015، حتى أصبح مرتبطاً بها بشكل عضوي، بعد أن سيطرت بالشراكة مع إيران على مختلف قطاعات السلطة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، فإنّ النظام يتأثر بشكل مباشر بالمتغيرات التي تتعرّض لها روسيا، سلباً أو إيجاباً.

وبلا شك فإنّ الغزو الروسي لأوكرانيا قد أثّر على قدرات روسيا الدبلوماسية، حيث لم تعد قادرة على تقديم الدعم الذي كانت توفّره للنظام من قبل، بعد أن أصبحت مكبلة بالعقوبات ومشغولة في المنافحة عن المصالح الروسية المباشرة.

لكن الانشغال العسكري الروسي في أوكرانيا لم يؤثر بعد بشكل كبير على قدرتها على الحضور في المشهد السوري، غير أنّ سورية تتراجع في قائمة اهتمامات روسيا كلما زاد مأزقها في أوكرانيا، مما سيمنح إيران الفرصة لتوسيع نفوذها هناك، ومحاولة ملء أي فراغ قد تتركه روسيا مضطرة.

هذا التبادل في الأدوار بين الشريكين الإيراني والروسي لا يصب في صالح النظام، والذي كان يستفيد خلال السنوات السابقة من التوازن بين الطرفين، ومن الهوامش التي يتركها صراعهما الصامت حول النفوذ في سورية، وسيجعل النظام تحت ضغط إيراني أكبر، بما يُنهي كل محاولاته السابقة في عدم الخضوع لحليف واحد، وهو ما يُفسر محاولات النظام للانفتاح عربياً بُعيد بدء الحرب، في محاولة لتأمين منافسين بدلاء للغياب الروسي المحتمل.

[31] "تركيا تسعى لتغيير قواعد الاشتباك شمال شرق سورية". مركز جسور للدراسات، 12-4-2022، الرابط

على ما يبدو فإنّ النظام أدرك منذ الأيام الأولى للغزو أن الدعم السياسي والعسكري الذي كان يحصل عليه من روسيا لن يبقى بالشكل الذي كان يعرفه، على الأقل لفترة ما. لهذا اتجه مباشرة إلى إيران، رغم أنّ ذلك قد لا يكون خياره المفضل. ويُعتقد أنّ زيارة مملوك إلى طهران، بعد ثلاثة أيام فقط من انطلاق الحرب، تأتي في هذا السياق.

ولا تقتصر خسائر النظام على الجانبين العسكري والسياسي، فعلى المستوى الاقتصادي تأثّر بشكل سلبي من الحرب، من جهة ارتفاع أسعار العديد من السلع عالمياً، وهو ما تأثرت به الكثير من الدول، ومن باب أولى النظام الخاضع أصلاً لعقوبات دولية، ويعاني أزمة في تأمين الموارد اللازمة لاستيراد السلع قبل ارتفاع أسعارها الأخير حتى من حلفائه أنفسهم.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co